الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2016/9/30

وزير المال اطّلع على مضمون "بيان بيروت" الصادر عن مؤسسات التبغ في لبنان ومصر وسوريا وتونس

استقبل وزير المال علي حسن خليل اليوم الجمعة وفداً ضمّ المديرين العامّين لمؤسسات التبغ الوطنية في مصر وسوريا وتونس، يرافقه رئيس ادارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) المهندس ناصيف سقلاوي.

وأطلع خليل من الوفد على مضمون "بيان بيروت" الذي أصدرته مؤسسات التبغ الوطنية في الدول الأربع بنتيجة اجتماعها أمس الخميس في مقر "الريجي"، وحذّرت فيه من أن "استبعاد قطاع التبغ من اتفاقيات التجارة والاستثمار الدولية" سيؤدي إلى "تداعيات سلبية"، ونبّهت إلى أن "فرض المزيد من القيود على التجارة القانونية المشروعة لمنتجات التبغ" سيشجع "التجارة غير المشروعة لتلك المنتجات"، مما يتسبب بـ"إنخفاضٍ كبير في الرسوم الجمركية وعائدات الضرائب التي يتم تحصيلها حاليًا من منتجات التبغ القانونية المشروعة".

وقال سقلاوي على اثر الاجتماع إنها "المرة الاولى في تاريخ شركة الريجي اللبنانية وتاريخ الاحتكارات العربية تجتمع اربع دول على مستوى المؤسسات الوطنية ومديريها العامين من اجل البحث عن مساحات وامكانيات تعاون بين هذه البلدان على المستوى الاقتصادي وفرص الاستثمار المشتركة في ما بينها ولتوحد وجهة نظرها حيال الاستحقاقات الدولية على مستوى التهديدات التي تهدد قطاع التبغ". وأضاف "توصلنا مع الاخوة العرب الى رؤية مشتركة والى بيان اطلقنا عليه اسم بيان بيروت على امل ان نستكمل حلقة التشاور والتعاون مع بعضنا لنشكل تحالفا بين المؤسسات الوطنية في هذه البلدان".

أما المديرالعام للمؤسسة العامة للتبغ في سوريا نادر جابر عبدالله فقال: "هذا الاجتماع يزيدنا قوة وعطاء للمستقبل ويزيدنا تمكنا من ادائنا وانتاجنا في ظل الحروب ".

وقال رئيس قطاعات الدخان في الشركة الشرقية للدخان في مصر نصر عبد العزيز: "اتفقنا مع الوزير على رؤية موحدة لان الموضوع الذي تطرقنا اليه في بيان بيروت مهم لكل الشركات الحكومية سواء في تونس او في سوريا او في مصر او في لبنان". وأضاف: "نحن لا نشجع على التدخين بل ملتزمون قرارات منظمة الصحة العالمية والتحذير المكتوب على العلبة والرسوم التي تقررها وزارة الصحة ولكن في الوقت نفسه يجب ان نكون متنبهين للمرحلة المقبلة التي تتطلب تضافر كل الجهود العربية لدعم اقتصاديات هذه الدول لاننا كيان من كيانات الدولة، لنصل الى صياغة موحدة تساهم في التنمية في مجتمعاتنا".

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

وقال مدير عام مصنع التبغ في تونس عماد عطية إن "التنسيق العربي عاد ونحن في مواجهة عدو مشترك هو شبكات التهريب التي لها علاقة وطيدة بشبكات الارهاب واي معادلة على مستوى قطاع التبغ او صناعته يجب ان تاخذ في الاعتبار ما تشهده بلداننا من هجمة شرسة من قبل المهربين والارهابيين لذلك قدرنا ان نتحد للتنسيق لنتصدى لهذه الظواهر التي تهدد امننا القومي".

وكان المجتمعون في "الريجي" أمس أكدوا في "بيان بيروت" "الحاجة إلى تشريعات معتدلة، تأخذ في الاعتبار إنتاج التبغ، وسلسلة التوريد، والمساهمة المالية للقطاع في الاقتصاد المحلي للبلاد، وتوفير فرص العمل، من خلال عائدات الضرائب التي تشكل عنصرًا أساسيًا لاستدامة دعم الخزينة الوطنية" في دولهم.

وإذ حذّر المجتمعون من "الآثار المحتملة ذات النتائج العكسية، التي يمكن أن تنشأ عن التجارة غير الشرعية للتبغ بما في ذلك التقليد والتهريب، والتي قد تسهم في تمويل ودعم الارهاب"، ذكّروا بأنّ "إنتاج التبغ وتجارته لعبا دورًا في غاية الأهمية في تطوير اقتصاد العديد من الدول في العالم"، ومن بنها دولهم، "ولديهما القدرة على الاستمرار في أداء الدور نفسه".

ورأى المجتمعون أن "زراعة التبغ تساهم في تنمية المجتمعات الزراعية، وفي التخفيف من وطأة الفقر، وتثبيت الناس في أرضهم"، هي زراعة "قانونية ومشروعة وبالتالي لا تترتب عليها أية إدانة أو عزل أو منع تقديم الدعم مقارنةً بغيرها من الزراعات الأخرى".

وشدد سقلاوي خلال لقائه مع نظرائه على "جدوى إمساك الدولة بهذا القطاع" معتبراً أن الغاء الاحتكارات في دول كثيرة "لم يكن قراراً حكيماً" ، إذ أدى إلى "نشوء شركات صغيرة يصعب ضبط سلوك منتجاتها ، وزيادة نسب التهريب، وعدم ضبط الأسواق، والانخفاض الحاد لمداخيل قطاع التبغ". واعتبر أن "أية قرارات لا تأخذ في الاعتبار خصوصية كل بلد، محكوم عليها بالفشل أو على الأقل بالضرر على البلدان التي تلتزم بها".

المكتب الإعلامي